

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم إقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالب : بلال مومو

بغنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي. دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011).

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 17 / 06 / 2013

أمام اللجنة المكونة من السادة:

(أستاذ محاضر - ب- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور / بولرباح غريب

(أستاذة مساعدة - ب- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرف

الأستاذة / لحيمر سارة

(أستاذ مساعد - أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

الأستاذ / فريد بن ختو

السنة الجامعية: 2013/2012

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب و الحنان والتفاني .. إلى بسمه الحياة وسر الوجود
...إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي..... يا من يرتعش قلبي بذكرها

أمي الحبيبة

إلى تاج رأسي وفخري و ذخري وعوني في هذه الحياة... إلى من يتعب لنتاح ويشقى لنسعد

إلى أبي العزيز.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إخوتي

إلى إخوتي في الله... إلى من سعدت برفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت... إلى
من عرفوا كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

أصدقائي

.....بلال



الشكر والتقدير

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات

تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور... سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا

يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات والصور

فواجب علي شكرهم ووداعهم وأنا أخطو خطوتي الأولى في غمار الحياة واخص بالشكر

الجزيل والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر

وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا، إلى الأساتذة الكرام في كلية الاقتصاد، وأتوجه بالشكر

الجزيل إلى الأستاذة

لحيمر سارة

التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، ولم تبخل بجهودها ووقتها، فجزاه الله عنّي كل خير

فلهذا مربي اسمي آيات الشكر والامتنان والتقدير والاحترام

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كافة الأساتذة في اللجنة المناقشة.

وكذلك اشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لي العون ومد لي يد المساعدة

وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل واخص بالذكر: فيهاخير عبير.

وختاماً أتوجه بالشكر و الامتنان إلى كل من أزرني من قريب أو من بعيد .

..... بلال

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2011)، إضافة إلى دراسة أثر مزاحمة الاستثمار الأجنبي للاستثمار المحلي من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات، ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي فترة الدراسة، وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه

(VAR) في الدراسة.

وقد أظهرت النتائج غياب العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وعن وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي وكل من الاستثمار الأجنبي والمحلي؛ أما فيما يخص الأثر المتداخل بين الاستثمارات، فأظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزاحم الاستثمار المحلي، وأن فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من فعالية الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، كما قدمت الدراسة عدة توصيات، منها ضرورة زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار بنوعيه الأجنبي والمحلي، والحد من الآثار السلبية للمزاحمة، واتخاذ الإجراءات الضرورية لجعل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي تكاملية، كما أوصت الدراسة بالعمل على تحسين المناخ الاستثماري، من خلال العمل على تعزيز كفاءة القطاع التشريعي، وتوفير البنية التحتية اللازمة .

الكلمات المفتاحية: استثمار الأجنبي المباشر، استثمار المحلي، النمو الاقتصادي، أثر المزاحمة.

Summary:

The aim of this study was to investigate the impact of foreign direct investment and domestic investment on economic growth in Algeria during the period (1990-2011) in addition, to study the effect of crowding out foreign investment for domestic investment through the analysis of the relationship between the variables, and in order to achieve these goals, times series data were used to cover the period of study, and The model of the vector self-regression (VAR) was applied in the study.

The results have showed the absence of the long-term relationship between variables of the model, and the existence of a causal relationship between economic growth and both of the foreign and local investment. Regarding the interoperability impact between investments, results showed that foreign direct investment crowds out domestic investment, and that the effectiveness of the foreign direct investment is greater than the one of the domestic investment on the global domestic outturn in the short term, as the study made several recommendations, including the need for increased attention to the encouragement of investment both types, foreign and domestic, and to reduce the negative effects of crowding, and take the necessary actions to make a complementary relationship between foreign direct investment and domestic investment, the study also recommended to work on improving the investment climate, by working to enhance the efficiency of the legislative sector, and to provide the necessary infrastructure.

Key words: foreign direct investment, domestic investment, economic growth, the impact of crowding.

قائمة المحتويات :

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	شكر وتقدير
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الإشكال
IX	قائمة الرموز والمختصرات
X	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
01	الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية
02	تمهيد
02	المبحث الأول : الأدبيات النظرية
07	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية
11	خلاصة الفصل
12	الفصل الثاني : الدراسة القياسية
13	تمهيد
13	المبحث الأول : الإطار التطبيقي للدراسة
25	المبحث الثاني : النتائج والمناقشة
32	خلاصة الفصل
34	خاتمة
37	قائمة المراجع
40	الملاحق
51	الفهرس

قائمة الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
14	أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990 - 2011)	الجدول رقم (1)
15	أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000 - 2005)	الجدول رقم (2)
18	تطور تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2009)	الجدول رقم (3)
19	تطور المشاريع المصرحة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	الجدول رقم (4)
20	تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2011)	الجدول رقم (5)
25	نتائج اختبار الاستقرار	الجدول رقم (6)
26	اختبار التباين	الجدول رقم (7)
27	اختبار جرينجر للسببية	الجدول رقم (8)
28	تحليل مكونات التباين لمتغير الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	الجدول رقم (9)

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2011)	الشكل (1)
26	اثر الصدمات على متغيرات الدراسة	الشكل (2)
30	دالة الاستجابة لردة الفعل	الشكل (3)

قائمة الاختصارات والرموز :

الرمز / الاختصار	الدلالة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
GFCF	تكوين رأس المال الثابت
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
VAR	نموذج الانحدار الذاتي المتجه
LI	الاستثمار المحلي
DF	اختبار ديكي فولر
DW	اختبار درين واتسن

قائمة الملاحق :

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
40	تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الإجمالي ورأس المال الثابت الإجمالي	الملحق رقم 1
41	نتائج اختبارات النموذج	الملحق رقم 2

المقدمة

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقه منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بواصر العولمة عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، الزيادة السريعة والمضطردة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية. بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى للأداء الاقتصادي العالمي وأبرز مظاهر عولمته، بالإضافة التغيير الهام الذي طرأ على هيكل عوامل الإنتاج بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أضحت تتميز به الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مختلف دول العالم، والتي ساهمت في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

و لقد تعاضم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها، وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، ولما له من مردوديات إيجابية على عمليات النمو الاقتصادي .

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم، والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

المقدمة

لقد بدأت الجزائر منذ بدء الخطط التنموية بتشجيع ودعم الاستثمار المحلي كداعم أساسي من دعائم الاقتصاد الوطني، من خلال وسائل كثيرة، لذا فان تحقيق الاستثمار المحلي للغايات المطلوبة منه قد يصبح بالإمكان إذا توفرت لديه الإمكانيات التي تجعله قادرا على تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي.

أ - الإشكالية :

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهري الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وتفاعلهما على مستوى الاقتصاد الوطني، يتبادر إلينا أن هذين الأخيرين يجلبان عدة مزايا إلى الدولة المضيفة من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة كما يلي :

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وما اثر مزاحمة الاستثمار الأجنبي للمحلي خلال الفترة (1990-2011) ؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية :

- ما هو الأثر الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ؟
- ما حجم تدفقات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي إلى الجزائر ؟
- ما طبيعة الأثر الناتج عن هذه التدفقات على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

ب - فرضيات البحث :

تقوم الدراسة على الفرضية التالية :

- لا يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- لا يؤثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- لا يؤثر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على سير المشاريع المحلية .

ت - مبررات اختيار الموضوع :

سيتم تناول موضوع هذه الدراسة نظرا لحاجة صانع القرار الاقتصادي بالإضافة إلى المختصين من الاقتصاديين من ذوي العلاقة بموضوع الاستثمارات في الجزائر، لمعرفة جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والأثر النهائي لهذه العلاقة على النمو الاقتصادي .

ث - أهداف الدراسة وأهميتها :

تهدف من خلال هذا البحث إلى :

- تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر .
- إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي اختيار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة .

المقدمة

- توضيح آليات تفاعل الاقتصاد المحلي مع متغيرات السوق الدولية من خلال قناة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .
وأهمية هذا البحث تكمن فيما يلي :

- إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية .
- الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية، من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .
- وتكمن أهمية الدراسة من:

- الدور المتنامي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المتنامية .
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي المحلي .
- مكانة المشاريع الاستثمارية الخاصة في خلق تنمية محلية .

ج - حدود الدراسة :

تتكون حدود الدراسة من :

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني .
- الإطار الزمني : لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى واحد وعشرون عاما (1990 - 2011) نظرا لارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر في فترة التسعينات وخاصة في بداية الألفية الثالثة وصدور قوانين الاستثمار الفعلية خلال هذه الفترة .

ح - منهج البحث والأدوات المستخدمة :

لتحقيق أهداف هذا البحث سنستخدم :

1- المنهج التحليلي الوصفي :

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لسرد مختلف التعريفات والمفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر ، الاستثمار المحلي، النمو الاقتصادي، العلاقة المتبادلة بينهم، وكذلك وصف متغيرات الدراسة خلال الفترة المذكورة .

2 - الأسلوب التحليلي الكمي :

حيث سيتم استخدامه لتقدير نموذج لاختبار العلاقة موضع البحث قياسيا بالاستفادة من أسلوب تحليل السلاسل الزمنية، وذلك عن طريق تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)(Vector Autoregressive) ، وتطبيق برنامج Eviews 7 .

خ - مرجعية الدراسة :

أثناء القيام بإنجاز هذا البحث تم الاعتماد أساسا على المراجع التالية :

- اعتماد مراجع من كتب، مذكرات، تقارير، سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو باللغة الأجنبية .

- الاستعانة بشبكة الانترنت من اجل الحصول على الدراسات الحديثة وبياناتها التي يتعذر إيجادها في المكتبات .

د - صعوبات البحث :

إن الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث تتمثل في قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان في الجانب النظري وهذا في الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في الاستثمار المحلي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية .

ذ - هيكل البحث :

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول نظري والآخر تطبيقي، حيث يتم التطرق في الفصل الأول النظري الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من خلال سرد جملة من التعاريف والمفاهيم المرتبطة به ، وكذا العلاقة المرتبطة بينهما المتمثلة في اثر المزاخمة، ويتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة في هذا الميدان.

ويتطرق الفصل الثاني الخاص بالدراسة الميدانية إذ تم في المبحث الأول تناول الطريقة والأدوات من خلال عرض وتحليل لمتغيرات الدراسة، وكذا سرد تعريف للنموذج المستخدم في الدراسة، أما المبحث الثاني الذي جاء تحت عنوان النتائج والمناقشة حيث تم تناول نتائج نموذج (VAR) المستخدم في الدراسة ومن ثم مناقشتها للخروج بالنتائج .

الفصل الأول :
الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أكثر الأنشطة الاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور المهم الذي يمكن أن تلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، و كذا بالنسبة لتأثيرها على النمو الاقتصادي، من جهة أخرى فقد أصبح تأثر الاستثمار المحلي بقيام الاستثمارات الأجنبية وبالتالي شهدت اهتمام متزايد من طرف الباحثين ، و من اجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة تم القيام بتقسيم هذا الفصل إلى قسمين .

يركز القسم الأول في من الدراسة على سرد جملة من التعاريف و المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، وبالإضافة إلى الدور الذي يقومون به بالنسبة للنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار، كما سيتم كذلك التطرق إلى التفاعل الناتج عن هذين الاستثمارين من خلال دراسة اثر مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي و الآثار الناجمة عنها، يليه القسم الثاني الذي يركز على عرض لمجموعة من الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الميدان، سواء الدراسات العربية أو الأجنبية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

من خلال ما يلي سنشير إلى دور الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي ثم إلى دور الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي وأخيرا إلى اثر مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي.

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه : "مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم".¹

¹ Ibrahim ngouhouo, **Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques**, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26mars 2008,p14

ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.¹

بينما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه : "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)". ويعرف المستثمر الأجنبي على أنه: "تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى".²

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي

أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي ناقشت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيس الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية بصفتها مولدة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير و الطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها:

- تقليل الواردات و زيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات؛³
- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و المدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات؛
- تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة؛

¹ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية (دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 19

² حسان حضر، الاستثمار الأجنبي المباشر -تعريف وقضايا-، مجلة حصر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد32، 2004، ص: 5

³ فاروق سحنون، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف، 2010، ص: 18

-رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني وأثره الإيجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك من خلال القيام ببرامج تنمية متوسطة وطويلة الأجل؛

-الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الإدارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.¹ تطرقت الدراسات المعنية بنقل التكنولوجيا أثر العدوى الذي تحدثه الشركات متعددة الجنسيات، باعتبار التكنولوجيا مرض ينتشر بالاتصال البشري، حيث وجدت هذه الدراسات أن الابتكارات التكنولوجية تقلد بطريقة متقنة جدا بالتواجد المادي والمستمر للشريك الذي يحوز التكنولوجيا إضافة إلى من يريد امتلاكها، ومن هذا المنظور يجسد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة جدا لنقل التكنولوجيا.²

- إن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار قوية على مستوى الأجور في الاقتصادات المضيفة النامية، فان هذا من شأنه أن يفرز منافسة شرسة بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات على العمال المحليين، فمن حيث المبدأ يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا على الأجور في الشركات المحلية من خلال تأثيره على الإنتاجية في تلك الشركات، وتصبح الإنتاجية المتزايدة التي تقود فوائض في الأجور أكثر أهمية عند توفر روابط وعلاقات قوية بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات.

- كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدول المضيفة لان توطن الشركات متعددة الجنسيات سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي، والتي تترجم من خلال تحسين الإنتاجية، انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة.

المطلب الثاني: دور الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف الاستثمار المحلي

يمكن تعريف الاستثمار المحلي على أنه: "توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة، قياساً على ذلك فان الأموال التي تقوم مؤسسات أو أفراد بتوظيفها

¹ حلا سامي خضير، موفق احمد، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 80، 2010،

ص: 141

² محمد العيد بيوض، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصادات المغاربية (دراسة مقارنة:

تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011، ص: 144

داخل الدولة تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية مهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل العقارات، الأوراق المالية، ذهب، عملات أجنبية.... الخ".¹

- وينقسم الاستثمار المحلي من حيث الجهة المنفذة له إلى نوعين، وهما:

- الاستثمار الخاص يقوم به القطاع الخاص؛
- الاستثمار العام يقوم به القطاع العام.

الفرع الثاني: أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

إن الاستثمار المحلي يعتبر من بين أهم المتغيرات الاقتصادية لأي دولة، خاصة إذا توفرت الموارد والإمكانات اللازمة التي تجعله يلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي من خلال:

زيادة معدلات العمل و مواجهة مشكلة البطالة: و ذلك بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل، وتؤدي كثير من هذه المشروعات أيضاً إلى ارتفاع مستوى الوعي الصحي وانتشار التعليم وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة.

زيادة فرص و معدلات الاستثمار: عندما تجعل الحكومات المنطقة الخاضعة لها منطقة جاذبة للاستثمار عن طريق جذب رؤوس الأموال والتقنية والإدارة الحديثة عندها، لا شك بأن مشروعات الاستثمار العام تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الاستراتيجيات المرجوة منها.

زيادة القدرة التنافسية: لا شك أن زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمار، وارتفاع مستوى كفاءة العمالة - كما سبق الإشارة إليه - وأيضاً ارتفاع المستوى التقني سوف يزيد

من القدرة التنافسية بين مختلف المناطق الجاذبة والمتنافسة على الاستثمارات، ويؤدي هذا إلى مزيد من التقدم والكفاءة في الأداء الاقتصادي، وإلى مزيد من الإنتاج والقدرة على التصدير.

ارتفاع مستوى التقدم الحضاري: إن تحقيق التنمية المنشودة من طرف الحكومة بالمعدلات التي تمكن الدولة النامية اللحاق بركب النمو و التقدم.

¹ غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص: 10

التشجيع على طلب القطاعات لبعضها البعض: عند توزيع الاستثمار العام على العديد من القطاعات فإنه يشجع ذلك على طلب القطاعات لبعضها البعض، وبالتالي يخلق حوافز على مزيد من الاستثمار العام والاستثمار الخاص عن طريق توليد وتشجيع الطلب.¹

دور استثمارات القطاع الخاص: تقوم استثمارات القطاع الخاص بدور رئيسي في عملية النمو الاقتصادي وذلك في الدول التي تكون فيها عوامل الإنتاج متاحة للجميع، لامتلاكها وتبادلها، وتكون سيطرة الحكومة عليها محدودة للغاية ومع توافر المنافسة ووجود حافز للربح، بالتالي ينعكس ذلك على رفاهية الفرد، وعلى قوة اقتصاد الدولة ومقدرتها على إنتاج سلع وخدمات على درجة كبيرة من الجودة والمنافسة.²

المطلب الثالث: أثر المزاحمة للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي .

قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي (Crowd Out) في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على (Crowd In) مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول.

و تحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي من المفترض تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة لا يكون في صالح الدولة المضيفة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل، قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى، من جهة ويساهم في تمويل الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، ويؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.³

ف حسب تقرير الاونكتاد عام 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذا توفر هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة، وذلك من خلال عدة قنوات، كالمنافسة الفعالة ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية، وتستطيع الشركات الأجنبية تقديم يد المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية

¹ غدير بنت سعد الحمود، مرجع سابق، ص: 14

² نفس المرجع، ص: 15

³ كريمة قودري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،

2011، ص: 54

الحديثة إلى الشركات المحلية مما يرفع من كفاءتها،¹ أما في حالة عدم توفر البنية المحلية المناسبة فإن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاد أي دولة من شأنه أن يحد أو ينقص من مساهمة الاستثمار المحلي في الناتج الداخلي الخام وبالتالي النمو الاقتصادي ويظهر بهذا اثر المزاومة .

مزاومة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي من شأنها رفع مساهمة الاستثمار المحلي في القيمة المضافة، من خلال عصرنة تجهيزات الإنتاج ونقل التكنولوجيا التي تستفيد منها المؤسسات المحلية من الشركات الأجنبية وعبر عمليات الاندماج و الاستحواذ.²

إن لجوء الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتراض المحلي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي مما يؤثر على مساهمة هذا الأخير في الناتج الداخلي الخام و النمو الاقتصادي³ .

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية على النشاط الاقتصادي من حيث التعريفات والآثار المتعلقة بهذه الاستثمارات، وفيما يلي عينة عن مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث، فمن بين الدراسات التي أجريت في الميدان لدينا :

المطلب الأول : الدراسات الخاصة بالاقتصاد الوطني .

1 - دراسة (محمد العيد بيوض، 2011) بعنوان: "تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على

النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، (دراسة مقارنة : تونس،

الجزائر، المغرب)"

تطرقت الدراسة إلى محاولة تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول المغاربية باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم الإفرازات الناشئة عن انفتاح الاقتصاديات النامية على النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، وكذلك السعي لمعرفة إلى أي مدى نجحت التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة لهذه الدول في دفع عجلة التنمية المستدامة بها .

¹ كريمة كودري، مرجع سابق، ص: 124

² Marouane ALAYA et Autres , A Quelles conditions les IDE stimulent-ils la - Croissance? IDE, croissance et catalyseurs dans les pays méditerranéens, Monde en Développement, Vol 37, n°148, 2009, P 121.

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة، ط2، عمان، الأردن، 2010، ص: 248.

ركزت هذه الدراسة على الجزائر، تونس، المغرب كمثال عن مجموعة الدول المغاربية للفترة (2000-2009) من خلال المنهج التحليلي والوصفي والمنهج الإحصائي المقارن، حيث تم التوصل إلى: ضالة نصيب الدول المغاربية من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يعكسه نسبه إلى الناتج الداخلي الخام، وكذا اختلاف درجة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في قيادة التنمية المستدامة على مستوى الدول المغاربية، فالاقتصاد التونسي يسعى لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بغية تطوير تجارته الخارجية ومكافحة البطالة، أما الاقتصاد المغربي يعتمد عليه في قيادة قطاعي الخدمات و الصناعة إلى تحقيق أعلى إنتاجية ممكنة، أما الاقتصاد الجزائري فيمكن تجزئته إلى شطرين، أولهما قطاع المحروقات الذي يقود جزء كبير من عملية التنمية المستدامة من خلال العوائد الربعية الضخمة المتأتية عنه، والشرط الثاني في قطاعات ناشئة تعتمد بدرجة كبيرة على المخططات والبرامج التنموية الحكومية .

2 - دراسة (كريمة قودري، 2011) بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008)"

من خلال هذه الدراسة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، اتضح أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره إيجابي.

كما أشارت النتائج للأثر الايجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية و مستلزمات الإنتاج.

المطلب الثاني : الدراسات الخاصة بالاقتصاديات الأخرى

1- دراسة (Tun Wai and Wang , Chorng- Huey ، 1982) بعنوان:

"Determinants of Privaestment In Developing Countries"

وهي دراسة خاصة بتقصي الآثار الايجابية و السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصادات الدول النامية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك آثاراً إيجابية للاستثمارات الأجنبية على الاستثمارات الخاصة إذا تمّ توفير هذه

الاستثمارات في صناعات ذات روابط بصناعات محلية مما يساهم بشكلٍ فعالٍ في تحسين جودة الصناعات المحلية، ومنافستها في السوق العالمي، وتزايد الصادرات المحلية، وتحسين ميزان المدفوعات للبلد المضيف.

إضافة إلى أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الناتج مما يحفز الاستثمار المحلي، وكذلك زيادة الواردات من السلع، والمعدات اللازمة للاستثمار، أو السلع الاستهلاكية الناتجة من زيادة الدخل، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى إن هناك أثراً سلبياً للاستثمارات الأجنبية إذا اتجهت لصناعات منافسة للصناعات المحلية.

2 - دراسة (Salt, 1992) بعنوان :

"The Negative Correlation Between FDI and Economic Growth in Third World: Theory and evidence"

" العلاقة العكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العالم الثالث: النظرية والأدلة "

و هي دراسة حول الارتباط العكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في العالم الثالث ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تحليل تأثير مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لـ (75) دولة نامية، وتوصلت إلى أن هناك ارتباط عكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين (1980 - 1985).

3 - دراسة (بندر بن سالم الزهراني، 2004) بعنوان: "الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها

في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة 1980-2000)"

تطرق هذه الدراسة إلى تقويم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي للمملكة العربي السعودية في ضوء البيانات المتوفرة خلال الفترة (1980 - 2000)، من خلال استخدام أسلوب التحليل الوصفي والتحليل الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، وتبين من خلال التحليل الكمي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير ولكن بشكل ضعيف، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وعدم الاستفادة منها على الوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية إضافة إلى حداثة تجربة حكومة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر .

4 - دراسة (Nguyen Phi Lan، سنة 2006) بعنوان:

"Foreign direct investment and its linkage to economic growth in vietnam: a provincial level analysis"

"الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي في فيتنام: تحليل مستوى المقاطعات"

سعت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي في فيتنام باستخدام نظام من المعدلات الآتية لمجموعة بيانات لعدد من محافظات فيتنامية خلال الفترة ما بين (1996-2003) ، لتقديم إجابة واضحة على السؤال حول ما إذا كان وجود صلة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في فيتنام ، واستنادا إلى الأدلة الإحصائية، أثبتت هذه الدراسة إن النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر من المحددات الهامة لبعضها البعض في فيتنام.

كما أن هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية: الاستثمار الأجنبي المباشر له اثر ايجابي و ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في فيتنام خلال فترة الدراسة، ويعتبر النمو الاقتصادي في فيتنام بوصفه عاملا هاما لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فيتنام. هذا يؤكد على أهمية محتملة للنمو في المستقبل في قرار المستثمرين الأجانب لاستثمار الأموال في الفيتنام.

5 - دراسة (ربا خالد المدادحة، 2012) بعنوان: "مدى فعالية الاستثمارات على النشاط

الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2010) باستخدام تحليل السلاسل الزمنية"

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء مدى فعالية الاستثمارات على النشاط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2012) ، إضافة إلى دراسة الأثر المتداخل بين الاستثمارات من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات، و لتحقيق هذه الأهداف تم استخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي فترة الدراسة وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) في الدراسة.

وتضمنت الدراسة نموذجين حيث يوضح النموذج الأول العلاقة بين المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي و الاستثمار المحلي، و يبين النموذج الثاني العلاقة بين المتغيرين الاستثمار الأجنبي و الاستثمار المحلي، وتم التوصل إلى أن الاستثمار المحلي أكثر فعالية على الناتج المحلي الإجمالي في الأمد القصير و المتوسط من فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان يظهر أثره على الأمد الطويل، و بينت النتائج أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي هي علاقة تنافسية في الأجل القصير لكن تكون علاقة ايجابية تكاملية في الأمد الطويل.

ومن خلال عرض مجمل هذه الدراسات سنتطرق لما يميز هذه الدراسة عن هذه الدراسات السابقة وعن ما يمكن تقديمه في هذه الدراسة من إضافة :

الدراسات السابقة على مستوى الاقتصاد الجزائري تعتمد على الجانب التحليلي الوصفي، بخلاف هذه الدراسة التي تحاول قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، كما أن الدراسات الأخرى إما تعتمد في تناولها إما للاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار المحلي فقط، في حين دراستنا تدرس اثر المزاخمة الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، كذلك هذه الدراسة تحلل فترة حساسة في الاقتصاد الوطني خاصة مع بداية شروع الجزائر في عمليات التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي، والدخول تدريجيا في اقتصاد السوق .

خلاصة الفصل:

رغم كل النقاش الذي دار ويدور حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع النمو الاقتصادي، إلا انه يمكن القول عموما أن له آثار ايجابية و سلبية تختص به، حيث تعاضم دور الاستثمار الأجنبي المباشر لما يقدمه من خدمات كالتقليل من معدلات البطالة، علاوة على انه يساهم بشكل كبير في نقل التكنولوجيا وتعزيز المهارات والخبرات الإدارية، وخلق المزيد من فرص العمل وغيرها من الايجابيات.

كما تم الإشارة إلى الآثار الايجابية للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، من خلال زيادة القدرة التشغيلية، وزيادة القدرة التنافسية داخل الاقتصاد، ورفع المستوى الحضاري وتنوع مصادر الدخل، وكذا تعزيز قواعد الإنتاج ، وتحقيق مزايا تنافسية في مجال التصدير والتسويق، وكذلك تم تسليط الضوء على الآثار الايجابية والسلبية المؤثرة على الاستثمار المحلي من خلال مزاخمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولهذا فان تعظيم الاستفادة من مثل هذه التدفقات الخارجية يجب أن يتم هيكلته بإطار تشريعي محكم يضمن الاستفادة القصوى من الايجابيات التي يوفرها، ويحد من الآثار السلبية التي قد تنجم عنها ، والالتزام بمختلف الحلول الكفيلة بتقليل فجوة النمو بين الدول المتقدمة و الدول النامية، ويرتبط مدى تحقق الآثار الايجابية المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالإطار التشريعي المنظم لعملية توجيهه، دخول وتوطن هذه الاستثمارات، وكذا عملية ممارستها لأنشطتها الاستخراجية، التصنيعية أو الخدمية.

الفصل الثاني :
الدراسة القياسية

تمهيد :

لقد شهدت السنوات الماضية تطورا سريعا في مجال عولمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أدى إلى نمو ملحوظ في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، والجزائر شأنها شأن باقي الدول سعى جاهدا من اجل استبعاد القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، ومنح حوافز للمستثمرين الأجانب باعتبار رأس المال الأجنبي عاملا مهما في تكوين رأس المال الحقيقي، خاصة في بلد نام محدود الموارد مثل الجزائر.

هذا وقد أظهرت بعض من الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية. ويتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدا و هذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2011) .
وسنتطرق في هذا الفصل الخاص بالدراسة الميدانية إلى مبحثين، حيث سنتناول في المبحث الأول إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، ويليه المبحث الثاني الذي سيتناول عرض النتائج ومناقشتها .

المبحث الأول : الإطار التطبيقي للدراسة

سيتم من خلال ما يلي عرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج الدراسة بالاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي على مدى فترة الدراسة 1990- 2011 .

المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة

نظرا للدور المهم والفعال الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، اشتد التنافس بين الدول ومن بينها الدول النامية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلية، حيث قامت كل الدول النامية بشكل عام بسن قوانين الاستثمار والتي تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل القيود التي تقف في طريقهم، والجزائر من بين هذه الدول، حيث قطعت أشواطاً في هذا المجال ولما لها من مؤهلات معتبرة، حيث بذلك تتطلع إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين.

الفرع الأول : تطور متغيرات الدراسة

باستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي سيتم التطرق إلى دراسة التطورات للمتغيرات التالية خلال فترة الدراسة :

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): ممثلا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال فترة الدراسة .
 - ✓ الناتج التراكمي الخام (GFCF): ممثلا للاستثمار المحلي .
 - ✓ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) : ممثلا للنمو الاقتصادي .
- وتم استيفاء بيانات المتغيرات من الموقع الالكتروني للبنك الدولي.

أولاً : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواطاً كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI المعبرة عن رأس المال الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2011، والقيم مقيمة بالدولار الأمريكي الجاري .

الجدول رقم (1) : أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990 - 2011) :

الوحدة : بالمليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0,3349	11,6386	30	**	**
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	**	270	260	606,6	291,6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	438	1196	1065	633,7	881,9
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	1081,3	1795,4	1661,6	2593,6	2746,4
السنوات	2010	2011			
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	2264,2	2720,5			

المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي .

** عدم توفر البيانات .

يمثل الجدول رقم (01) تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث حققت خلال الفترة (1990-2008)

مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد قامت الجزائر بوضع قانون جديد للاستثمار سنة 1993 بغية تحفيز الاستثمار الأجنبي وقد قدمت لأجل ذلك عدة مزايا مالية وجبائية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين وغير المقيمين، ثم تم تعديل هذا القانون سنة 2001 ليفسح المجال واسعا للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي .

هذا وقد تميزت الفترة (1993 - 1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية

المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي¹.

¹ ناجي بن حسين ، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص: 59 .

أما الفترة (1996 - 2000) فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات و بقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة¹.

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2005) سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، حيث يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات، في حين ظلت القطاعات الأخرى دون المستوى المطلوب والجدول رقم (02) يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000 - 2005

الجدول رقم (2) : أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات
خلال الفترة (2005-2000)

الوحدة : بالمليون دولار

الترتيب	البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
1	مصر	245.128	1274.52	22.425	8.424	208.52	1143.233	2902.25
2	الكويت	0	0	0	0	1150.825	0	1150.825
3	ج. إفريقيا	0	0	0	426.4	0	0	426.4
4	فرنسا	139.984	9.36	92.768	26.143	47.892	23.036	339.183
5	ليبيا	179.283	0	55.809	2.483	14.846	0.364	252.785
6	الوم أ	12.571	0.728	0	1.118	218.933	3.016	236.366
7	السعودية	0	0	0	0	214.903	0	214.903
8	الصين	11.414	0.598	0.117	194.48	2.067	1.872	210.548
9	الهند	0	176.8	0.195	0.299	0	0	177.294
10	هولندا	1.677	0	172.38	0	0	0	174.057

Source: ANDI, bilan statistique des déclarations d'investissement, 2006, p:23.

تعد مصر أهم مستثمر أجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، وذلك أزيد من 2902.25 مليون دولار وخاصة بعد دخول شركة أوراسكوم حيث استثمرت في مجال الاستثمارات تحت اسم Djezyy سنة 2001، وفي الاسمنت ACC في مارس 2004، أما المستثمر الثاني فيعتبر الكويت بمبلغ 1150.825 مليون دولار و ذلك بعد دخول الوطنية للاتصالات سنة 2004، وتلتها في المرتبة الثالثة جنوب إفريقيا بمبلغ 426.4 مليون دولار، ثم فرنسا بمبلغ 339.183 مليون دولار و ذلك من خلال شركة : DANONE ، أما المرتبة الخامسة فجاءت ليبيا بمبلغ 252.785 مليون دولار، و تعد الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الأجنبي السادس بمبلغ 236,366 مليون دولار واستثمرت في قطاع الكيمياء و الصيدلة Pfizer، وفي المرتبة

¹ كريمة قودري، مرجع سابق، ص: 74.

السابعة جاءت السعودية بمبلغ 214.903 مليون دولار، تلتها الصين بمبلغ 210.548 مليون دولار، ثم الهند بمبلغ 177.294 مليون دولار، وفي المرتبة الأخيرة جاءت هولندا بمبلغ 174.057 مليون دولار¹.

إن الفترة ما بعد 2001 تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر ب 1107 مليون دولار سنة 2001 وهي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 03 /01 وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 و المقدر ب 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية، حيث جاءت هذه الاتفاقية الموقعة بين الشركة المصرية اوراسكوم والدولة الجزائرية في ظل المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993².

وبالإضافة إلى خصوصية شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية، وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه و الدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 633,7 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 881,9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001، 2002، 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات³.

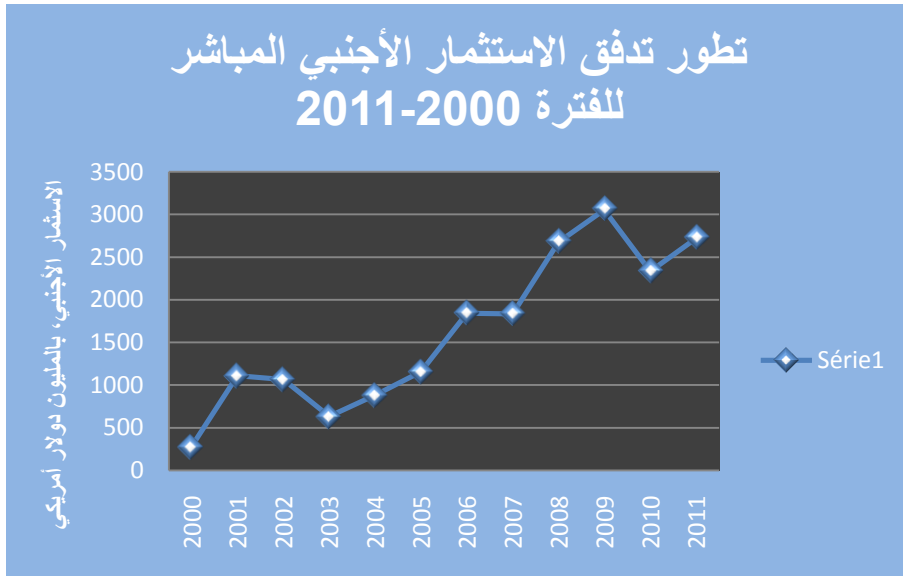
شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغير قيمته 715 مليون دولار أمريكي، سجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا و مرتفعا مقارنة سنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا بنسبة (56,07 في المائة)، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009 ارتفاعا طفيفا (6,43 في المائة)، كما هو ملاحظ في الشكل التالي :

¹ لوعيل بلال، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995 - 2007)، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، العدد 4، 2008، ص: 138

² المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، جريدة رسمية، العدد 64 .

³ حمد طالبي، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص: 08

الشكل رقم (1) : يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2011)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير عن البنك الدولي .

أما في سنة 2010 ، فقد سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوما على مستوى العالمي، بنسبة (18 في المائة)، وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع برؤية عالمية (استثمارات في قطاع المحروقات)¹، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2720,5 مليون دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب وتوفر الاستقرار.

ثانيا : واقع الاستثمار المحلي الوطني .

للقيام بمعرفة واقع الاستثمار المحلي الوطني سنقوم بتحليل المعطيات المعبرة عن تطور تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وذلك من خلال العرض الممثل في الجداول و الأشكال التالية .

وسيتم اعتماد إجمالي تكوين رأس المال الثابت هو مفهوم كمعياري قياسي إحصائي لأنه يقيس قيمة الاستحواذ على الأصول الثابتة الجديدة أو القائمة من جانب قطاع الأعمال و الحكومات والأسر. والجدول الموالي يعرض تطوره في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2011 مقاس بالدولار الأمريكي.

¹ كمال شريط، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة الجزائر: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-

2010)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس، تبسة، عدد 06، مارس 2012، ص: 12

الجدول رقم (3) : تطور تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2009)

الوحدة: المليون دولار أمريكي

1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
12082,49	13488,96	12996,88	11822,66	16733,64	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي
1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
11863,49	12407,43	11057,58	11678,75	12168,76	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي
2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
20493,42	16346,01	13946,01	12504,04	11328,72	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي
2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
52938,38	45049	35284,01	26858,64	22858,78	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي
			2011	2010	السنوات
			58753.66	55585.3	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

المصدر : من التقرير السنوي عن البنك الدولي .

تميزت الفترة من (1990 - 2000) بتذبذب بنوع من الثبات في قيم رأس المال الثابت الإجمالي حيث عرفت نوعا من الثبات بمتوسط 12127,25 مليون دولار أمريكي، على خلاف سنة 1990 حيث كان إجمالي تكوين رأس المال يقدر بـ 16733,64 مليون دولار .

حيث عرفت الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت الجزائر اختلالات كبيرة، مما دفعها للاقتراب من المؤسسات المالية الدولية، والتفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل، وذلك للفترة 1989 - 1999 ومع عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي .

تلت ذلك مرحلة نمو (2003 - 2009) حيث سجلت نمطا تصاعديا طيلة هذه الفترة حيث عرفت سنة 2009 أعلى قيمة خلال هذه الفترة وتقدر بـ 52938,38 مليون دولار بنسبة تغير تقدر بـ 7889,38 مليون دولار، مقارنة بسنة 2008 حيث بلغ تكوين رأس المال الإجمالي فيها بـ 45049 مليون دولار، وتعكس هذه التطورات في تكوين رأس المال الإجمالي إلى تحسن الاستثمار المحلي في الجزائر .

كما شرعت الجزائر خلال بداية من سنة 2010 بتطبيق برنامج الإنعاش الخماسي بين سنتي (2010 - 2014) الذي يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة 1990 على قدر الموارد التي كانت متاحة في ذلك الوقت، وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 511 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص

من خلال دعم التنمية الفلاحية و الريفية، وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل

وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 711 مليون دج لنفس الغرض، من اجل دعم الاستثمار المحلي ودفع عجلة التنمية المحلية.

يمكن إبراز تطور حجم المشاريع الاستثمارية في الجزائر ومبالغ تكلفتها ومناصب الشغل من سنة 2002 إلى سنة 2012 حسب الجدول و الشكل التالي :

الجدول رقم (4) : تطور المشاريع المصرحة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الوحدة بالمليون دينار جزائري

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
2002	532	1,10%	104804	1,51%	30674	4,06%
2003	1882	3,95%	403758	5,82%	37579	4,98%
2004	903	1,90%	240847	3,74%	25007	3,31%
2005	873	1,83%	206731	2,98%	44244	5,86%
2006	2226	4,68%	509350	7,35%	62887	8,33%
2007	4556	9,57%	655670	9,46%	91808	12,16%
2008	7133	14,99%	1773545	25,58%	97698	12,94%
2009	8024	16,86%	469205	6,77%	72440	9,59%
2010	6759	14,20%	401348	5,79%	67594	8,95%
2011	6999	14,71%	1352811	19,51%	133824	17,72%
2012	7715	16,21%	815545	11,76%	91415	12,11%
المجموع	47593	100%	6933611	100%	755170	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement: تاريخ الاطلاع 22 /05/ 2013

يبين الجدول أن حجم المشاريع الاستثمارية الإجمالية والمصرحة في الجزائر عرف عدة تطورات خلال الفترة (2002-

2012) حيث عرفت السنوات 2002 و 2003 و 2004 تذبذبا في حجم المشاريع الاستثمارية، لكن الفترة من 2006

- 2012 ارتفاعا مطردا في حجم المشاريع الاستثمارية المصرحة، مما يفسر جهود الدولة لزيادة الاستثمارات المحلية في ظل

البرامج المعلن عنها لدعم النمو و الإنعاش الاقتصادي

ثالثا : واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة، ومن خلال دراسة تطور الناتج

المحلي الإجمالي يمكن اخذ صورة عن القوة الاقتصادية والنمو الاقتصادي المحقق، و الجدول الموالي سيعرض تطور الناتج المحلي

الإجمالي للجزائر خلال الفترة (1990 - 2011)، والقيم بالدولار الأمريكي الجاري .

الجدول رقم (5) : تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2011) .

الوحدة : بالمليون دولار أمريكي

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
46941.5	41764.05	42542.57	49946.46	48003.3	45715.37	62045.1	الناتج المحلي الخام
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
68018.6	57053.03	55180.99	54790.05	48640.61	48187.78	48177.86	الناتج المحلي الخام
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
161979.4	138119.9	170989.3	135803.6	117169.3	102339.1	85013.94	الناتج المحلي الخام
						2011	
						188681.1	الناتج المحلي الخام

المصدر : تقرير البنك الدولي .

يتبين من خلال الجدول (05) أن قيم الناتج المحلي الخام عرف تذبذب في الفترة 1990 - 1996، حيث بلغ الناتج الإجمالي لسنة 1990 مقدار 62,045 مليون دولار أمريكي ثم انخفضت سنة 1991 إلى 45,715 مليون دولار، قبل الدخول في مرحلة تذبذب (1992 - 1996)، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تسود الجزائر في تلك الفترة مع تراكم المديونية وانخفاض أسعار البترول، حيث باشرت الجزائر في التحول نحو اقتصاد السوق، حيث باشرت مرحلة التصحيح الهيكلي 1995-1998 .

شهدت السنوات 1997، 1998، 1999 شبه استقرار في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 48 مليون دولار أمريكي، ونستطيع القول انه بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني بدرجة كبيرة بعد سنة 1997 شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية الهامة، أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي .

كما عرفت السنوات اللاحقة نمطا تصاعديا في قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات من (2000 - 2003) حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي سنة 2003 حوالي 6,9 في المائة، ومن جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة نمو له أثناء الفترة 2001 - 2009، وهي 8,8 في المائة)، إضافة لقطاع الفلاحة (الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة

والمقدرة ب (19,5 في المائة)¹ .

¹ لوعيل بلال، مرجع سابق، ص: 142 .

زيادة على ذلك وضع الاقتصاد العالمي الذي كان جد إيجابي للجزائر من خلال أسعار البترول المرتفعة حيث بلغ 28.89 دولار للبرميل سنة 2003، و 38.63 مليار سنة 2004، و 54.54 دولار سنة 2005، وقد عرفت الجزائر فائضا ماليا لا سابق له في هذه السنوات، وهذا ما سمح ببعث مخططين للإنعاش الاقتصادي الأول عام 2001. بمبلغ 7 مليار دولار، والثاني عام 2005 بمبلغ 55 مليار دولار، غير أن تسريع النمو الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر حاليا لا يستطيع أن يكون نمو دائم لأنه لا يركز على الشركات المحلية¹.

هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيًا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر (بنسبة تفوق 40 في المائة). كما نلاحظ من خلال الجدول أن الفترة (2005 - 2011) نمو تصاعدي في الناتج المحلي الخام، حيث شرعت الجزائر في تطبيق برنامج دعم النمو (2005 - 2009) حيث يبلغ حجم الاستثمار 9000 مليار دج منها 1908,5 للبرامج المحلية².

المطلب الثاني : نموذج الدراسة

الفرع الأول : تعريف نموذج الدراسة

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector AutoRegression) (VAR) من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، كما أنه يعد امتدادًا طبيعيًا من نموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير إلى السلاسل الزمنية الحركية متعددة المتغيرات، يستفاد من نموذج (VAR) في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية وكذلك في التنبؤ، إذ يتفوق التنبؤ باستخدام نموذج (VAR) على ما في السلاسل الزمنية أحادية المتغير (Univariate time series)، ذلك لأن نماذج (VAR) تتكون من منظومة من المعادلات، وان كل معادلة هي عبارة عن متغير داخلي وعلاقته مع الارتدادات الزمنية للمتغير الداخلي فضلا عن بقية المتغيرات الخارجية (الارتدادات الزمنية للمتغيرات الداخلية) الأخرى في المنظومة، وتتم معالجة منظومة المعادلات هذه بشكل متماثل. عليه يمكن القول إن المنظومة هي صيغة مختزلة للشكل الهيكلي توضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن³.

في هذه الدراسة سيتم اختبار النموذج بحيث يشمل ثلاث متغيرات : الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير ممثل للنشاط الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاستثمار المحلي (DI) الممثل بالتكوين الرأسمالي الثابت (GFCF)، وسيتم الربط بينهم على شكل نموذج VAR المختزل كما يلي :

¹ لو عيل بلال، مرجع سابق، ص: 143 .

² غريبي احمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 04، ص: 15 .

³ Jacob, Jan; van der Horst, Albert (1996), "Var-ing the Economy of the Netherlands," *CCSO Series*, No. 24, <http://www.eco.rug.nl/ccso/zip-file/ccso24.zip>

ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$Y_t = A_1 + Y_{t-1} + A_2 + Y_{t-2} + \dots + A_p + Y_{t-p} + U_t$$

حيث أن : $Y_t = [\text{LogGDP}_t \quad \text{LogFDI}_t \quad \text{LogDI}_t]$

A_t = مصفوفة المعاملات، من الدرجة $K \times K$ ، و K يعبر عن عدد المتغيرات في النموذج، والتي تساوي ثلاثة متغيرات في الدراسة الحالية .

U_t = مصفوفة الخطأ العشوائي .

t = الزمن .

p = عدد فترات التباطؤ الزمني .

الفرع الثاني : اختبارات النموذج

أ - الاختبارات التشخيصية :

1 : اختبارات الاستقرار :

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للاستقرارية للتأكد من استقرار البواقي e_t وقد عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فولر في عام 1979، والذي تم تطويره إلى اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dicky and Fuller حيث تستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع، وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل بالإضافة بتباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة .

يعتبر شرط السكون أساساً لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية

(Y_t) ساكنة Stationery إذا تحققت الخصائص التالية¹:

1 - ثبات متوسط القيم عبر الزمن $\mu = E(y_t)$

2 - ثبات التباين Variance عبر الزمن $\sigma^2 = \text{Var}(X_t) = E(y_t - \mu)^2$

3 - أن يكون المتغير Covariance بين قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية k بين القيمتين y_t و y_{t-k} وليس القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير .

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 648 .

$$\gamma_k = Cov(y_t, y_{t+k}) = E(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)$$

حيث أن الوسط الحسابي μ والتباين σ^2 ومعامل التغيرات γ_k ثابت .

وهناك عدد من الطرق المستخدمة في اختبار صفة السكون تتمثل في :

- 1 - دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation .
- 2 - اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey and Fuller .
- 3 - اختبار جذر الوحدة المركب Augmented Dickey and Fuller .
- 4 - اختبار فيليبس - بيرون Phillips - Perron .

2 - اختبار السكون : stability test

للتأكد من سكون المتغيرات عبر الزمن وصحة نتائج النموذج المقدر، يجب اختبار المتغيرات مع عامل الزمن واكتشاف اذا ما كان هناك صدمات في البيانات تحول دون الوصول إلى نتائج صحيحة

3 - اختبارات التكامل المشترك Cointegration :

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين: (x_t, y_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدا، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير بدلالة مجموعة من المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقرة .

ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان (x_t, y_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدا، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر ، أي انه حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين

(x_t, y_t) يتعين تحقق الشروط التالية :

$$Y_t \sim I$$

$$X_t \sim I$$

$$Y_t = a + bX_t + u_t$$

$$u_t \sim I(0)$$

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في البواقي، u_t يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن

اتجاهها التوازني في الأجل الطويل¹ .

ب - اختبار النتائج :

1 - اختبار جرانجر للسببية Grangre causality test :

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 681 .

يستخدم اختبار جرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين كالإعلان والمبيعات، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة إن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن¹. ولاستبعاد اثر هذا الارتباط الذاتي أو السلسلي إن وجد يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إضافة إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

2 - تحليل مكونات التباين : (Variance Decomposition)

وتعمل هذه الطريقة على تجزئة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير إلى أجزاء التي تعزى إلى كل متغير من متغيرات النموذج، بمعنى أن مقدار التباين للتنبؤ في أي متغير يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه وإلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى، ويقوم هذا التحليل بتزويدنا بمعلومات حول الأهمية النسبية للصدمات العشوائية في كل متغير من متغيرات النموذج، والمتغيرات الأخرى في النموذج.

يعتمد هذا التحليل بدرجة كبيرة على إعادة ترتيب متغيرات النموذج من أجل استقصاء حساسية النتائج، فكلما كانت النتائج متقاربة بعد إعادة ترتيب المتغيرات دلّ ذلك على مصداقية النتائج. ولتجنب مشكلة التأثير المترامن للأخطاء في متغيرات الذي تصبح الأخطاء Choleski النموذج يتم اللجوء إلى تحليل بواسطته متعامدة، بمعنى أن الأخطاء لا تؤثر على بعضها بنفس الوقت ومصنوفة التباين المشترك (التغاير) لنتائج الأخطاء قطرية².

3 - دالة الاستجابة لردة الفعل : (Impulse Reponse Function)

تعمل هذه الدالة على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات (Shocks) التي تتعرض لها مختلف المتغيرات المتضمنة في نموذج VAR مع الزمن، وتعكس كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات، ويظهر مجموع دوال الاستجابات لردة الفعل من خلال عدد مرات الصدمات وعدد المتغيرات³.

¹ نفس المرجع، ص : 868

² عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص : 844

³ سعود الطيب، وسليم الحجايا، تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك: حالة الأردن خلال الفترة 1976-2004، العدد 2، 2011، ص:

المبحث الثاني : النتائج والمناقشة

سيتم في هذا المبحث استعراض النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة، وفق النموذج المستخدم (var)، وبناء عليها سيتم مناقشتها كما يلي .

المطلب الأول : عرض النتائج

من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (var) وهو نموذج السلاسل الزمنية، على متغيرات الدراسة المأخوذة باللوغاريتم بغرض تصحيح النتائج، بالاعتماد على برنامج Eviews، والذي سيتم استخدامه في التحليل التالي :

أ - الاختبارات التشخيصية :

1 - اختبار الاستقرار :

يستوجب التحليل القياسي للنماذج التأكد من استقرارية المتغيرات، ويتم ذلك من خلال اختبار " ديكي - فولر " (Dickey -fuller Test) الأكثر شيوعاً، الذي يعتمد على مقارنة قيمة (df) المحسوبة مع قيمتها الجدولية، حيث تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت قيمة (df) المحسوبة - بالقيمة المطلقة - أكبر من القيمة الجدولية - بالقيمة المطلقة -، وعند هذه الحالة ترفض الفرضية الصفرية (وجود جذر الوحدة: H_0)، ولالإشارة فان استقرار السلسلة الزمنية يكون عند عدد فترات تباطؤ زمني محددة بناء على نتائج اختبار " درين واتسن " (Durbin-Watson) (dw)، مع العلم انه تم اخذ قيم المتغيرات باللوغاريتم لتصحيح النتائج، والجدول التالي يعرض نتائج اختبار الاستقرار .

الجدول رقم (6) : نتائج اختبار الاستقرار

بعد أخذ الفرق الأول			المستوى الأول				
القرار	قيمة (dw)	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	المتغير
مستقرة *	1.40	-3.02	-4.29	غير مستقرة**	-3.01	1.45	LogDi

مستقرة *	2.07			مستقرة *	-3.05	-6.35	LogFDI
مستقرة *	1.97	-3.02	-4.83	غير مستقرة **	-3.01	0.91	LogGDP

المصدر : من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

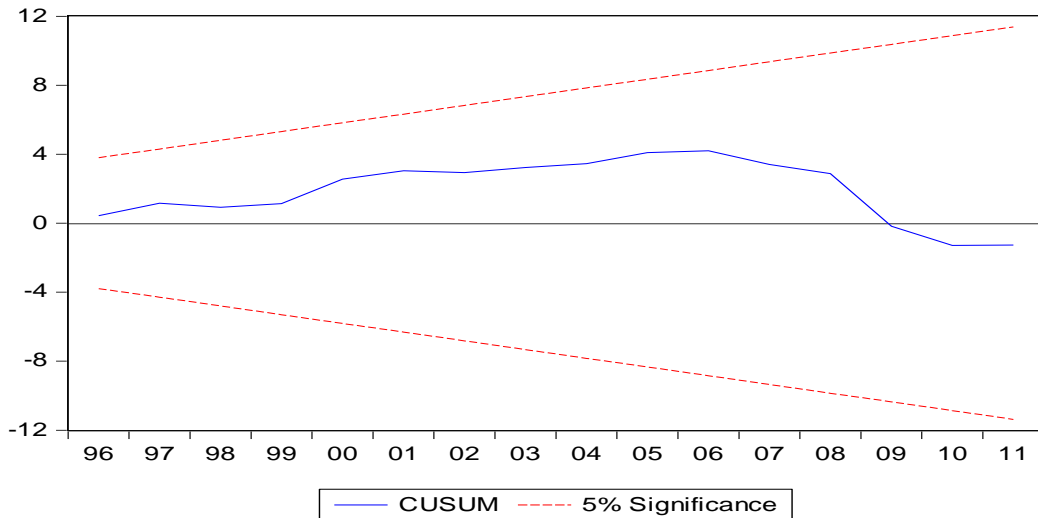
من خلال الجدول رقم (6)، يتضح أن كل من الناتج المحلي والاستثمار المحلي (LogGDP ،LogLI) لم تستقر عند مستوياتها الطبيعية، واستقرت بعد اخذ الفرق الأول لكل منهما، وهذا يعني أن هذين المتغيرين من الرتبة (1)، يعني رفض الفرضية العدمية (H_0)، وقبول الفرضية البديلة (H_1) وهي استقرار المتغيرات عبر الزمن ، وهذا يتناسب مع اغلب المتغيرات الاقتصادية التي لا تستقر عادة في المستوى الأول بسبب وجود علاقة مع الزمن، وهو تؤكد القيمة المتزايدة للمتغيرات محل الدراسة، أما متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (LogFDI) فقد استقر عند المستوى الأول وهذا يعني أن متغير السلاسل الزمنية من الرتبة

$I(0)$ ، وهو ما يعكس القيم المتذبذبة للمتغير.

2 - اختبار السكون :

تشير نتائج اختبار كوزوم للسكون أن البيانات ضمن مستوى المعنوية $\pm 2,5\%$ ، فانه لا يوجد صدمة مفاجئة في بيانات المتغيرات، و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (2) : اثر الصدمات على متغيرات الدراسة



المصدر : مخرجات برنامج ال Eviews .

3 - اختبار التكامل المشترك :

إن عدم تماثل درجة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بينهما، وهذا يعني عدم وجود متجهات تكامل بين المتغيرات في المدى الطويل، ذلك لان وجود علاقة طويلة الأجل يتطلب توفر شرطين :

1- أن تكون كل المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى .

2 - يجب أن يكون هذا المستوى أكبر من $I(0)$.

وحسب النتائج المتحصل عليها من اختبار الاستقرارية كالتالي

الجدول رقم (7) : اختبار التباين

المتغير	LLI	LFDI	LGDP
المستوى	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6) .

من خلال الجدول أعلاه لا يمكن اختبار التكامل المشترك، ونظرا لعدم توفر شرط هذا الاختبار وغياب العلاقة في الأجل الطويل من خلال متغيرات هذا النموذج .

ب - اختبارات النموذج :

ب-1 اختبار السببية :

يستخدم اختبار جرينجر للسببية وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين كل متغيرين على حدا، ويتم تحديد وجود السببية من عدمها بناء على معنوية العلاقة، كما هو مبين في الجدول رقم (8) كما يلي :

الجدول رقم (8) : اختبار جرينجر (Granger) للسببية

القرار	الاحتمالية (%)	F المحسوبة	الفرضية الصفرية
وجود سببية	0.0010	11.35	LogDi لا يسبب LogGDP
عدم وجود سببية	0.80	0.22	LogGDP لا يسبب LogDi
عدم وجود سببية	0.65	0.44	LogDi لا يسبب LogFDI
عدم وجود سببية	0.44	0.87	LogFDI لا يسبب LogDi
عدم وجود سببية	0.41	0.97	LogGDP لا يسبب LogFDI
وجود سببية	0.08	3.21	LogFDI لا يسبب LogGDP

المصدر : من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (8) تبين حالات وجود علاقة سببية جرينجر بين متغيرات

الدراسة، علما انه يتم تحديد السببية من عدمها بناء على الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية اقل من 10 في المائة نرفض الفرضية

العدمية (H_0)، أي وجود سببية حسب جرينجر، فبالنسبة الناتج الداخلي الخام LogGDP وجدت علاقة سببية نحو

LogDI وكذلك ظهرت علاقة سببية بين LogGDP و LogFDI .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، غياب العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج التراكمي الخام لان هذا الاختبار يأخذ العلاقة المباشرة فقط بين المتغيرين، لكن هناك علاقة غير مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج التراكمي الخام، وهذا ما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على الاستثمار المحلي في المدى الطويل من خلال اثر المزاحمة، فحسب اختبار السببية لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي .

بالنسبة للعلاقة السببية الأولى فان هذا يعني الناتج الداخلي الخام الممثل للنمو الاقتصادي يؤثر في مستويات الناتج التراكمي الخام الممثل للاستثمار المحلي، مما يدل على أهمية النمو الاقتصادي في دفع عجلة النشاط المحلي، ويرجع إلى الأثر الايجابي للمخططات الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها الدولة على مدى فترة الدراسة بالإضافة إلى الارتفاع المحسوس لأسعار البترول وهذا ما انعكس على معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي على المشاريع الاستثمارية وأهمها دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالشباب، من جهة أخرى فقد غابت العلاقة السببية بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي في حين أكدت دراسة (كريمة قودري، 2011) التي تم فيها الإشارة إلى الأثر الايجابي للاستثمار المحلي على الناتج الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للعلاقة السببية الثانية والناجحة عن العلاقة السببية من الناتج المحلي نحو الاستثمار الأجنبي، وهذا يعكس رغبة الشركات الأجنبية في المناخ القابل للتوسع وبالتالي الربح هذا فيما يلاحظ أن العلاقة في الاتجاه الآخر كانت غائبة، وقد كانت هذه النتائج متقاربة جدا مع ما أكدته اغلب الدراسات السابقة كدراسة (Salt، 1992) حول الارتباط العكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العالم الثالث .

ب - 2 اختبار تحليل مكونات التباين :

يستخدم هذا الاختبار من اجل معرفة مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى، وعند تطبيق هذا الاختبار على متغيرات النموذج : (LogFDI، LogGDP، LogDI)، عند اختبار تحليل مكونات التباين لمتغيرات النموذج باستخدام الترتيب المبين في الجدول رقم (8) تم الحصول على النتائج التالية :

جدول رقم (9) : تحليل مكونات التباين لمتغير الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

بعد تغيير الترتيب				الترتيب الأول			
LogFDI	LogDI	LogGDP	الفترة	LogDI	LogFDI	LogGDP	الفترة
0.00	0.00	100	1	0.00	0.00	100	1
6.61	2.67	90.70	2	2.86	6.42	90.70	2
6.73	7.02	86.24	3	7.30	6.45	86.24	3
8.04	6.33	85.62	4	6.62	7.75	85.62	4
9.31	6.42	84.25	5	6.74	8.99	84.25	5

10.58	6.78	82.63	6		7.14	10.22	82.63	6
11.61	7.04	81.34	7		7.42	11.22	81.34	7
12.57	7.22	80.19	8		7.63	12.16	80.19	8
13.44	7.44	79.11	9		7.87	13.01	79.11	9
14.21	7.64	78.13	10		8.09	13.76	78.13	10

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

تظهر نتائج التحليل أن الاستثمار المحلي يفسر من خطأ تنبؤ الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما يفسره الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي يكون للاستثمار المحلي قوة تنبؤية أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير خطأ التنبؤ في الناتج المحلي الإجمالي حتى السنة الثالثة، أما في السنوات الرابعة إلى غاية السنة العاشرة أظهرت النتائج أن القوة التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر أعلى من قوة تفسير الاستثمار المحلي، إذ انه عند تحليل مكونات تباين الناتج المحلي الإجمالي كان حوالي (100 %) من

الخطأ بالتنبؤ في تباينه خلال الفترة الأولى يعزى إلى المتغير نفسه، مما يعني انه خلال الفترة الأولى تستطيع التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تفسير حوالي ما نسبته (100 %) من التنبؤ بالخطأ في الناتج المحلي الإجمالي نفسه، بينما لم تتمكن المتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي الإجمالي .

يستمر ارتفاع القدرة التفسيرية لكل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي إلى غاية الفترة العاشرة لتبلغ حوالي (8.09% → LI ، 13.76% → FDI)، مع تغلب القوة التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر على القوة التفسيرية للاستثمار المحلي نلاحظ أن هذه النتائج موافقة لنتائج اختبار السببية الذي خلص إلى أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي الإجمالي .

إن تحليل مكونات التباين يبين بوضوح أن الأهمية النسبية للاستثمار المحلي تتناقص مع الزمن على حساب الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي، وهذا ما يفسر تأثير المزاحمة الذي يفعله الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي من خلال خروج بعض المشاريع المحلية والتي تنسحب من السوق بفعل المنافسة القوية والمستوى العالي للتكنولوجيا المستعملة، وذلك في مقابل زيادة ارتباط المشاريع الأجنبية بالنمو الاقتصادي المحلي . وقد توصلت دراسة (ربا خالد المدادحة، 2012)، أن الاستثمار المحلي أكثر فعالية على الناتج المحلي الإجمالي في الأمد القصير والمتوسط من فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وبينت النتائج أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي هي علاقة تنافسية في الأجل القصير لكن العلاقة تكاملية في الأمد الطويل.

مصادقية النتائج :

للتأكد من مصادقية النتائج السابقة ودعمها، تم إتباع أسلوب إعادة ترتيب المتغيرات في نموذج VAR ، وهي الطريقة التي أعتمد عليها توزيع تشولاسكي (Cholaski Decomposition) بشكل كبير، يكون هذا التوزيع حساسا لتغير

ترتيب متغيرات النموذج ، وتستخدم هذه الطريقة عادة عند الحاجة إلى التأكد من أنه بعد إعادة ترتيب المتغيرات في نموذج VAR فان النتائج لا تتغير كثيرا، تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجه، حيث تم اعتماد الترتيب التالي :

(LogFDI ، LogDI ، LogGDP) لتكون النتائج كما في الجدول رقم (9) .

نلاحظ أن نتائج تحليل مكونات التباين جاءت موافقة عموما للنتائج المتحصل عليها من الترتيب الأول، حيث يبقى الاستثمار المحلي ذو قوة تفسيرية اكبر من القوة التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير تباين الناتج المحلي الإجمالي حتى الفترة الثالثة، بعدها تبدأ القوة التفسيرية للاستثمار المحلي بتزايد حتى الفترة العاشرة، أما القوة التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قوته التفسيرية كانت اكبر من الاستثمار المحلي إلى غاية الفترة العاشرة، وهذا يؤكد فعالية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير تقلبات الناتج المحلي الإجمالي وتحديدًا في الفترة الزمنية الطويلة . كذلك تؤكد النتائج على أهمية الاستثمار المحلي أيضا في تفسير تقلبات الناتج المحلي الإجمالي وتحديدًا في الفترة الزمنية القصيرة.

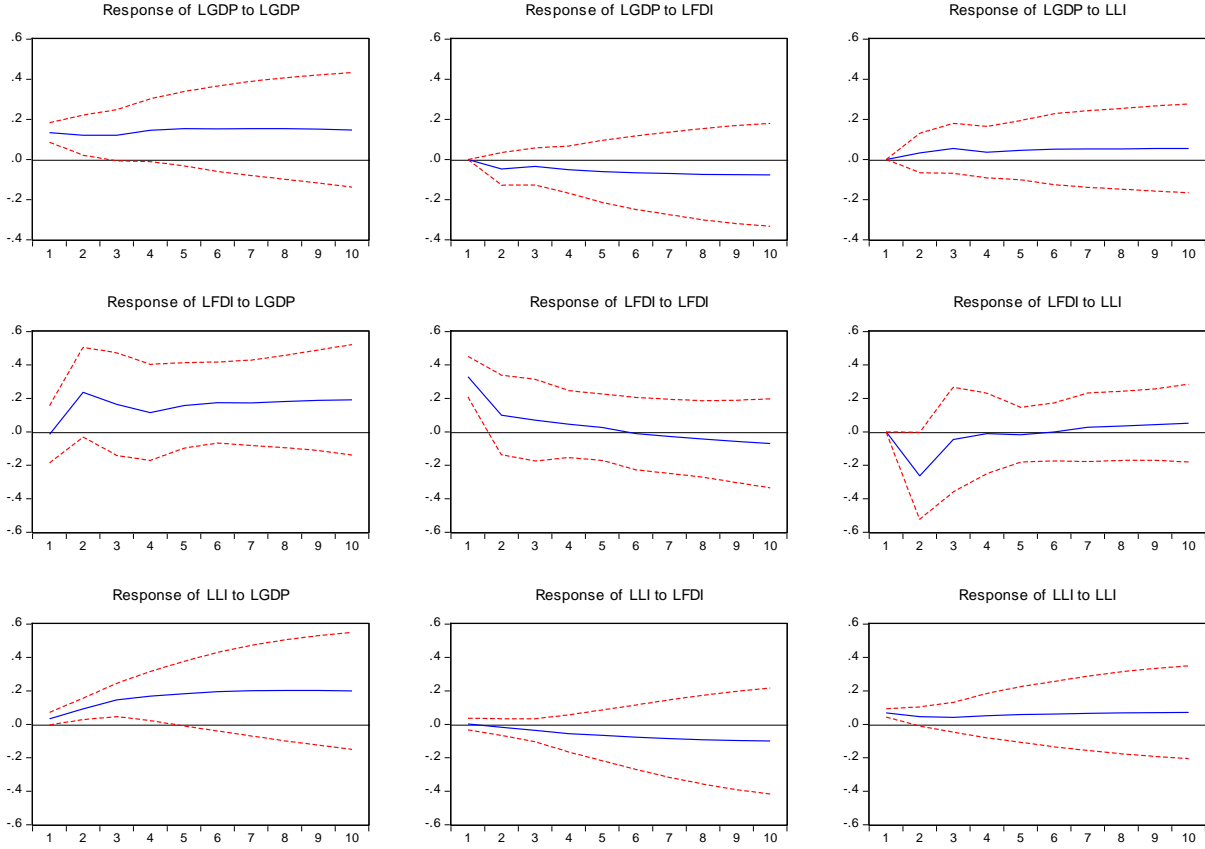
ب - 3 دالة الاستجابة لرد الفعل :

يعني هذا الاختبار بتتبع المسار الزمني للغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات الدراسة .

سيكون التركيز في هذا النموذج على استجابة الناتج المحلي الإجمالي (LogGDP) لصدمة في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (LogFDI) ، والاستثمار المحلي (LogDI) ، وتباطؤات الناتج المحلي الإجمالي . (LogGDP) في الشكل رقم (3) توضح دالة الاستجابة لردة الفعل بفترة ثقة مقدارها انحرافين معياريين.

الشكل رقم (3) : دالة الاستجابة لردة الفعل

Response to CholeskyOne S.D. Innovations ± 2 S.E.



المصدر : مخرجات برنامج ال Eviews .

توضح دالة الاستجابة لردة الفعل بفترة ثقة مقاديرها انحرافين معياريين، من نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن استجابة الناتج المحلي الإجمالي (LogGDP) لصدمة مفاجئة في الاستثمار الأجنبي المباشر (LogFDI) يبدأ في الفترة الأولى بأثر سلبي ومقبول إحصائياً ويستقر بهذا الأثر على باقي السنوات.

كما أظهرت النتائج أيضاً، أن استجابة الناتج المحلي الإجمالي (LogGDP) لصدمة مفاجئة في الاستثمار المحلي (LogDI) يكون موجب ومتزايد في الفترة الأولى، وبعدها يصبح التأثير موجب في الفترة الثانية حتى الفترة الثالثة لكن بدرجة أقل، وبعدها يستمر التأثير ايجابياً حتى الفترة السادسة يستقر التأثير الايجابي للاستثمار المحلي إلى غاية الفترة العاشرة.

تعكس النتائج أعلاه عن العلاقة العكسية بين كل الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي، وهذا ما يفسر بتراجع الناتج المحلي عن تدفق الاستثمار الأجنبي وذلك لخصائص بعض المشاريع الاستثمارية التي تعتمد على تحويل الأرباح أو التقليل من استعمال الموارد المحلية وبالتالي تراجع قيمة العوائد المحلية، أما عن العلاقة الطردية بين كل من الاستثمار المحلي والناتج المحلي فمردها إلى زيادة استخدام الموارد المحلية وتنشيط الموارد المعطلة وإعادة بعث الروح الاستثمارية لدى المستثمرين المحليين، وبالتالي نمو الناتج المحلي.

المطلب الثاني : مناقشة النتائج

إن متغيرات هذا النموذج وهي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي كانت غير مستقرة مع مرور الزمن على مستوايتها، حيث استقر الاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى الأول وكل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي بعد اخذ الفرق الأول، وهذا يفسر أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي تكون على الأمد القصير، نظرا لاختلاف درجة استقرارية متغيرات النموذج .

فيما يتعلق بالعلاقة السببية فإن الناتج المحلي ذو علاقة سببية جرينجر مع كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر ، ويرجع هذا الأثر إلى طبيعة اختبار جرينجر للسببية الذي يعكس العلاقة المباشرة فقط بين المتغيرات، أما عن العلاقة الناتجة فتعود إلى مساهمة قيم الناتج المحلي المتزايدة في توفير بيئة استثمارية أكثر فعالية تسمح بجذب وتوسعة المشاريع سواء المحلية منها أو الأجنبية.

وعن أثر المزاحمة الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي للاستثمار المحلي، فقد أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين أن الاستثمار الأجنبي أكثر تأثيرا على الناتج المحلي من الاستثمار المحلي خلال نهاية فترة التقدير ، وتعكس هذه النتيجة بعض من ظروف الشركات النشطة في السوق الجزائرية التي تنسحب من المنافسة حال دخول الشركات الأجنبية الأكثر كفاءة وقدرة على تلبية متطلبات السوق ومثالها الشركات المصرية والكويتية في الهاتف النقال، وكذلك الشركات الصينية النشطة في مجالات عدة منها البناء، وبالتالي رفض الفرضية الثالثة .

وظهرت العلاقة الإيجابية بين كل من الاستثمار المحلي والناتج المحلي فمردها إلى زيادة استخدام الموارد المحلية وتنشيط الموارد المعطلة وإعادة بعث الروح الاستثمارية لدى المستثمرين المحليين، وبالتالي نمو الناتج المحلي، وهذا ما توصل إليه (بندر بن سالم الزهراني، 2004)، وهو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم النمو الاقتصادي ولكن بشكل ضعيف، وأي تغير مفاجئ على الاستثمار المحلي يؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي رفض الفرضية الأولى .

إن فعالية الاستثمار المحلي تكون أقوى من فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الأمد القصير أو المتوسط، حيث مع تمركز الشركات الأجنبية داخل الأسواق المحلية وبالتالي تشتت المزاحمة بينها وبين الشركات المحلية .

أظهرت النتائج أن الاستثمار المحلي يؤثر على النمو الاقتصادي تأثيرا إيجابيا خاصة في الأمد القصير، وبالتالي رفض الفرضية الثانية.

خلاصة الفصل :

لقد تناولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم التعريف بالنموذج المستخدم وتحديد الطريقة المتبعة في القياس، وتم التوصل من خلال هذا إلى الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، وان اثر الاستثمار الأجنبي المباشر اكبر من اثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل لم تكن هناك علاقة

واضحة، وتم إثبات ذلك من خلال اختبارات النموذج VAR، كما تم التحقق من النتائج المتوصل إليها في الدراسة من خلال اختبارات مصداقية النتائج .

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر الاستثمارات من المواضيع الهامة التي أهتم بها الاقتصاديون في الماضي والحاضر في معظم الدول، وتعد الاستثمارات من المفاهيم التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة حول مدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، وكما أن للاستثمار دور فعال في النشاط الاقتصادي فهو وسيلة هامة لتوفير فرص تشغيل الأيدي العاملة، ونقل تكنولوجيا الإنتاج، والخبرات الإدارية، وتحديث الصناعات المحلية، وتوفير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد.

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و لمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، و بالتالي تمهيق الأرضية القانونية و التشريعية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية المستثمرين، و بالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

ومن خلال هذه الدراسة التي تعالج مشكلة مدى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي، ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي، وكذلك بالنسبة إلى الاستثمار المحلي رغم أن تأثيره كان اقل بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن تأثيره ايجابي .

كما أشارت النتائج إلى أن الناتج المحلي ذو علاقة سببية مع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، وكذلك اظهر اختبار تحليل مكونات التباين أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تأثيرا على الناتج المحلي الإجمالي في الأمد الطويل، في حين أن الاستثمار المحلي يكون أقوى من فعالية الاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي الإجمالي، وعليه تم رفض الفرضيات العدمية للدراسة .

وفي ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات ويمكن إنجازها كما يلي :

- ✓ زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار بنوعيه الأجنبي والمحلي من قبل الدولة عبر المؤسسة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار، ومعرفة الأسباب إلي تجعل نسب الاستثمار المحلي أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ✓ على المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار الاهتمام بجعل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي تكاملية بهدف تطوير النشاط الاقتصادي في الجزائر، والحد من الآثار السلبية لأثر المزاحمة التي تؤدي إلى زيادة دخول الشركات الأجنبية على حساب الشركات المحلية، مع الاهتمام بتوسعتهم وتشجيعهم معا .
- ✓ العمل على تعزيز كفاءة القطاع التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تخفيف الإجراءات والرسوم، وتفعيل قوانين المنافسة، ومنع الاحتكار، وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، مع إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري .
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول النامية الناجحة في جذب الاستثمارات .

الخاتمة

✓ ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي .

وفي الأخير ما يمكن قوله، انه مهما تكن النتائج والبيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة، ما هو إلا جهد يبقى دائما قابلا للنقد والتحسين، كما أن أي تقصير وارد في هذا العمل من شأنه ان يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا، وأصوب رأيا،— وأدق تحليلا .

المراجـع

1 - المراجع باللغة العربية :

أ - الكتب :

- 1 (أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية) دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 .
- 2 (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي) بين النظرية والتطبيق (،الدار الجامعية، مصر، 2005 .
- 3 (علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة، ط2، عمان، الأردن، 2010 .

ب - المذكرات :

- 4 (بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية) دراسة قياسية للفترة 1970 - 2000)، مذكرة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004 .
- 5 (ربا خالد المداح، مدى فعالية الاستثمارات على النشاط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980 - 2010) باستخدام السلاسل الزمنية، مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2012 .
- 6 (غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004 .
- 7 (فاروق سحنون، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف، 2010 .
- 8 (كريمة قودري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 .
- 9 (محمد العيد بيوض، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية (دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011 .

ت - المجلات العلمية الملتقيات والمقالات :

- 10 (حمد طالي، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008 .

- 11) حلا سامي خضير، موفق احمد، الاستثمار الأجنبي و أثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 80، 2010 .
- 12) غريبي احمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 04 .
- 13) سعود الطيب، وسليم الحجايا، تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك: حالة الأردن خلال الفترة 1976-2004، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 2، 2011 .
- 14) كمال شريط، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة الجزائر: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-2010)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس، تبسة، عد 06، مارس 2012 .
- 15) لوعيل بلال، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995 - 2007)، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، العدد 4، 2008 .
- 16) ناجي بن حسين ، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009 .

ث - القوانين والمراسيم التشريعية :

- 17) القانون (90 - 10) المؤرخ في 14 افريل 1990، المتعلق بترقية الاستثمار .
- 18) المرسوم التشريعي 93 - 12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، جريدة رسمية، العدد 64 .

ج - مواقع الانترنت :

- 19) <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>: تاريخ الاطلاع 22 /05/ 2013
- 20) n; van der Horst, Albert (1996), "Var-ing the Economy of the Netherlands," *CCSO Series*, No. 24, <http://www.eco.rug.nl/ccso/zip-file/ccso24.zip>

2 - المراجع باللغة الأجنبية :

- 21) Ibrahim ngouhou, **Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques**, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26mars 2008 .
- 22) Marouane ALAYA et Autres , A Quelles conditions les IDE stimulent-ils la - Croissance? IDE, croissance et catalyseurs dans les pays méditerranéens, *Monde en Développement*, Vol 37, n°148, 2009.
- 23) Salts, I.S, "The Negative Correlation Between FDI and Economic Growth in Third Worla: Theory and evidence," *Rivista Internazionale di Scienze Economiche Commerciali*, 1992.
- 24) Tun,Wai and Wang,Chorng-Huey."Determinants of Private Investment In Developing Countries." *The Journal of Development Studies*, Vol.19,no.1,1982 .

الملاحق

الملحق رقم (1) : تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي ورأس المال
الثابت الإجمالي في الجزائر

obs	LI	GDP	FDI
1990	16733.64	62045.1	0.3349
1991	11822.66	45715.37	11.6386
1992	12996.88	48003.3	30
1993	13488.96	49946.46	
1994	12082.49	42542.57	
1995	12168.76	41764.05	
1996	11678.75	46941.5	270
1997	11057.58	48177.86	260
1998	12407.43	48187.78	606.6
1999	11863.49	48640.61	291.7
2000	11328.72	54790.05	438
2001	12504.04	55180.99	1196
2002	13946.01	57053.03	1065
2003	16346.01	68018.6	633.8
2004	20493.42	85013.94	881.9
2005	22858.78	102339.1	1081.3
2006	26858.64	117169.3	1795.4
2007	35284.01	135803.6	1661.6
2008	45049	170989.3	2593.6
2009	52938.38	138119.9	2746.4
2010	55585.3	161979.4	2264.2
2011	58753.66	188681.1	2720.5

الملحق رقم (2) : نتائج اختبارات النموذج

- نتائج اختبار الاستقرار (الاستثمار المحلي)

Null Hypothesis: LLI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.452858	0.9985
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LLI)

Method: Least Squares

Date: 06/05/13 Time: 19:26

Sample (adjusted): 1991 2011

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLI(-1)	0.082155	0.056547	1.452858	0.1626
C	-0.744302	0.554264	-1.342865	0.1951
R-squared	0.099987	Mean dependent var		0.059806
Adjusted R-squared	0.052617	S.D. dependent var		0.139955
S.E. of regression	0.136223	Akaike info criterion		-1.058658
Sum squared resid	0.352576	Schwarz criterion		-0.959180
Log likelihood	13.11591	Hannan-Quinn criter.		-1.037069
F-statistic	2.110796	Durbin-Watson stat		1.167209
Prob(F-statistic)	0.162580			

- نتائج اختبار الاستقرارية للاستثمار المحلي بعد اخذ الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(LLI) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.292686	0.0036
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LLI,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/05/13 Time: 19:26
 Sample (adjusted): 1992 2011
 Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLI(-1))	-0.682164	0.158913	-4.292686	0.0004
C	0.061089	0.024199	2.524398	0.0212
R-squared	0.505863	Mean dependent var		0.020142
Adjusted R-squared	0.478411	S.D. dependent var		0.137717
S.E. of regression	0.099461	Akaike info criterion		-1.683473
Sum squared resid	0.178063	Schwarz criterion		-1.583899
Log likelihood	18.83473	Hannan-Quinn criter.		-1.664035
F-statistic	18.42715	Durbin-Watson stat		1.408025
Prob(F-statistic)	0.000438			

- اختبار الاستقرار (الاستثمار الأجنبي المباشر):

Null Hypothesis: LFDI has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.351836	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
 and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LFDI)
 Method: Least Squares
 Date: 06/05/13 Time: 19:27
 Sample (adjusted): 1991 2011
 Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI(-1)	-0.355511	0.055970	-6.351836	0.0000
C	2.562125	0.361781	7.081977	0.0000
R-squared	0.728977	Mean dependent var		0.400310
Adjusted R-squared	0.710909	S.D. dependent var		0.940779
S.E. of regression	0.505831	Akaike info criterion		1.584901
Sum squared resid	3.837969	Schwarz criterion		1.682926
Log likelihood	-11.47166	Hannan-Quinn criter.		1.594645
F-statistic	40.34581	Durbin-Watson stat		2.071867
Prob(F-statistic)	0.000013			

- اختبار الاستقرارية (الناتج المحلي الإجمالي)

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.910655	0.9935
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LGDP)
 Method: Least Squares
 Date: 06/05/13 Time: 19:28
 Sample (adjusted): 1991 2011
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.060435	0.066364	0.910655	0.3739
C	-0.620288	0.739946	-0.838288	0.4123
R-squared	0.041822	Mean dependent var		0.052962
Adjusted R-squared	-0.008609	S.D. dependent var		0.140829
S.E. of regression	0.141434	Akaike info criterion		-0.983570
Sum squared resid	0.380070	Schwarz criterion		-0.884091
Log likelihood	12.32748	Hannan-Quinn criter.		-0.961980
F-statistic	0.829293	Durbin-Watson stat		1.711348
Prob(F-statistic)	0.373886			

- نتائج اختبار الاستقرارية للنواتج المحلي الإجمالي بعد اخذ فرق الأول

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.830818	0.0011
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LGDP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/05/13 Time: 19:29
 Sample (adjusted): 1992 2011
 Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.934451	0.193435	-4.830818	0.0001
C	0.067736	0.028438	2.381865	0.0285
R-squared	0.564553	Mean dependent var		0.022901
Adjusted R-squared	0.540361	S.D. dependent var		0.177319
S.E. of regression	0.120216	Akaike info criterion		-1.304412
Sum squared resid	0.260135	Schwarz criterion		-1.204838
Log likelihood	15.04412	Hannan-Quinn criter.		-1.284974
F-statistic	23.33680	Durbin-Watson stat		1.979705
Prob(F-statistic)	0.000134			

– نتائج اختبار الاستقرار

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/05/13 Time: 19:31

Sample: 1990 2011

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDP does not Granger Cause LLI	20	11.3555	0.0010
LLI does not Granger Cause LGDP		0.22499	0.8012
LFDI does not Granger Cause LLI	15	0.44484	0.6530
LLI does not Granger Cause LFDI		0.87743	0.4456
LFDI does not Granger Cause LGDP	15	0.97482	0.4104
LGDP does not Granger Cause LFDI		3.21350	0.0836

- نتائج اختبار تحليل مكونات التباين

Period	S.E.	LGDP	LFDI	LLI
1	0.133594	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.188871	90.70773	6.428696	2.863576
3	0.232975	86.24151	6.455483	7.303002
4	0.281717	85.62141	7.754892	6.623697
5	0.329453	84.25999	8.993529	6.746484
6	0.372569	82.63427	10.22308	7.142645
7	0.412510	81.34603	11.22607	7.427898
8	0.449606	80.19528	12.16976	7.634963
9	0.483428	79.11247	13.01283	7.874706
10	0.514073	78.13714	13.76516	8.097697

Period	S.E.	LGDP	LFDI	LLI
1	0.330361	0.207812	99.79219	0.000000
2	0.494109	23.01013	48.68452	28.30535
3	0.527658	29.97303	44.44185	25.58512
4	0.542191	32.92186	42.81017	24.26798
5	0.565545	38.02591	39.57193	22.40216
6	0.592040	43.41439	36.14344	20.44217
7	0.618040	47.68340	33.36521	18.95140
8	0.646352	51.42420	30.95852	17.61729
9	0.677152	54.62136	28.93266	16.44598
10	0.708810	57.11408	27.35856	15.52736

Period	S.E.	LGDP	LFDI	LLI
1	0.075905	19.85531	0.038693	80.10600
2	0.128796	57.74757	1.760253	40.49218
3	0.201974	75.32157	3.901469	20.77696
4	0.273671	78.94395	6.213481	14.84257
5	0.340842	79.67074	7.775414	12.55385
6	0.404890	79.68741	9.151568	11.16102
7	0.464878	79.20352	10.37064	10.42584
8	0.520112	78.48288	11.45161	10.06551
9	0.570739	77.71259	12.40188	9.885534
10	0.616935	76.94296	13.24907	9.807973

Cholesky
Ordering:
LGDP

LFDI
LLI

- نتائج تحليل مكونات التباين بعد إعادة ترتيب المتغيرات

Period	S.E.	LGDP	LLI	LFDI
1	0.133594	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.188871	90.70773	2.676793	6.615478
3	0.232975	86.24151	7.025936	6.732550
4	0.281717	85.62141	6.332552	8.046037
5	0.329453	84.25999	6.423793	9.316219
6	0.372569	82.63427	6.783720	10.58201
7	0.412510	81.34603	7.041269	11.61270
8	0.449606	80.19528	7.224964	12.57976
9	0.483428	79.11247	7.442564	13.44497
10	0.514073	78.13714	7.645793	14.21707

Period	S.E.	LGDP	LLI	LFDI
1	0.075905	19.85531	80.14469	0.000000
2	0.128796	57.74757	40.29366	1.958769
3	0.201974	75.32157	20.53288	4.145553
4	0.273671	78.94395	14.54309	6.512966
5	0.340842	79.67074	12.21378	8.115485
6	0.404890	79.68741	10.79452	9.518064
7	0.464878	79.20352	10.03466	10.76181
8	0.520112	78.48288	9.650673	11.86645
9	0.570739	77.71259	9.449378	12.83804
10	0.616935	76.94296	9.352527	13.70452

Period	S.E.	LGDP	LLI	LFDI
1	0.330361	0.207812	0.048179	99.74401
2	0.494109	23.01013	27.84334	49.14653
3	0.527658	29.97303	25.12963	44.89734
4	0.542191	32.92186	23.82984	43.24831
5	0.565545	38.02591	21.99304	39.98106
6	0.592040	43.41439	20.06897	36.51664
7	0.618040	47.68340	18.60033	33.71627
8	0.646352	51.42420	17.28048	31.29533
9	0.677152	54.62136	16.11574	29.26289
10	0.708810	57.11408	15.19532	27.69059

Chole
sky
Orderi
ng:
LGDP
LLI
LFDI

الفهـرس

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	الشكر والتقدير
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الرموز والمختصرات
X	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
01	الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية
02	تمهيد
02	المبحث الأول : الأدبيات النظرية
02	المطلب الأول : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي
02	الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
03	الفرع الثاني : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
04	المطلب الثاني : دور الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي
04	الفرع الأول : تعريف الاستثمار المحلي
05	الفرع الثاني : اثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي
06	المطلب الثالث : اثر المزاخمة للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي
07	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية
07	المطلب الأول : الدراسات الخاصة بالاقتصاد الوطني
08	المطلب الثاني : الدراسات الخاصة بالاقتصاديات الأخرى
11	خلاصة الفصل
12	الفصل الثاني : الدراسة القياسية
13	تمهيد
13	المبحث الأول : الإطار التطبيقي للدراسة
13	المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة
13	الفرع الأول : تطور متغيرات الدراسة
14	أولا : تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر
17	ثانيا : واقع الاستثمار المحلي الوطني

19	ثالثا : واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2011)
21	المطلب الثاني :نموذج الدراسة
21	الفرع الأول : تعريف نموذج الدراسة
22	الفرع الثاني : اختبارات النموذج
22	أ - الاختبارات التشخيصية
22	1 - اختبارات جذور الوحدة للاستقرارية
22	2 - اختبار السكون
23	3 - اختبارات التكامل المشترك
23	ب - اختبار النتائج
23	1 - اختبار جراينجر للسببية
24	2 - تحليل مكونات التباين
24	3 - دالة الاستجابة لردة الفعل
25	المبحث الثاني : النتائج والمناقشة
25	المطلب الأول : عرض النتائج
25	أ - الاختبارات التشخيصية
27	ب - اختبارات النموذج
31	المطلب الثاني : مناقشة النتائج
32	خلاصة الفصل
34	الخاتمة
37	المراجع
40	الملاحق
51	الفهرس

المخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء مدى اثر الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2011)، إضافة إلى دراسة اثر مزاحمة الاستثمار الأجنبي للاستثمار المحلي من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات، ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي فترة الدراسة، وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه

(VAR) (Vector Autoregression) في الدراسة، وأظهرت النتائج بان الاستثمار المحلي أكثر فعالية على النمو الاقتصادي في الأمد القصير أو المتوسط، من فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان يظهر أثره على الأمد الطويل، أما فيما يخص الأثر المتداخل بين الاستثمارات، فأظهرت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزاحم الاستثمار المحلي، وان فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر اكبر من فعالية الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، كما قدمت الدراسة عدة توصيات، منها ضرورة زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار بنوعيه الأجنبي والمحلي، والحد من الآثار السلبية للمزاحمة، واتخاذ الإجراءات الضرورية لجعل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي تكاملية، كما أوصت الدراسة بالعمل على تحسين المناخ الاستثماري، من خلال العمل على تعزيز كفاءة القطاع التشريعي، وتوفير البنية التحتية اللازمة .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي .

Summary:

The aim of this study was to investigate the impact of foreign direct investment and domestic investment on economic growth in Algeria during the period (1990-2011) in addition, to study the effect of crowding out foreign investment for domestic investment through the analysis of the relationship between the variables, and in order to achieve these goals, times series data were used to cover the period of study, and The model of the vector self-regression (VAR) was applied in the study.

The results have showed the absence of the long-term relationship between variables of the model, and the existence of a causal relationship between economic growth and both of the foreign and local investment. Regarding the interoperability impact between investments, results showed that foreign direct investment crowds out domestic investment, and that the effectiveness of the foreign direct investment is greater than the one of the domestic investment on the global domestic outturn in the short term, as the study made several recommendations, including the need for increased attention to the encouragement of investment both types, foreign and domestic, and to reduce the negative effects of crowding, and take the necessary actions to make a complementary relationship between foreign direct investment and domestic investment, the study also recommended to work on improving the investment climate, by working to enhance the efficiency of the legislative sector, and to provide the necessary infrastructure.

Key words: foreign direct investment, domestic investment, economic growth, the impact of crowding.